

مقابلة

جورج شاهين

عصام سليمان: التوافق السياسي يلغي العدالة الدستورية والديموقراطية

بعد شهر على تسليمه الامانة كرئيس للمجلس الدستوري الى خلفه، اعرب الدكتور عصام سليمان عن النية في استمرار العمل من اجل تعزيز دور المجلس وتوسيع صلاحياته. فالعدالة الدستورية لا تتحقق بوجود قوانين صدرت قبل تشكيله وتخالف شرعة حقوق الانسان



الرئيس السابق للمجلس الدستوري الدكتور عصام سليمان.

الفرعية عام 2007، والى عدم بت طعون في دستورية القوانين في مرحلة التعطيل. الواجب الوطني يفرض على رئيس المجلس واعضائه مواجهة الظروف الصعبة والحفاظ على استمرارية ادائه، لكونهم مؤتمنين على الرسالة التي وجد المجلس الدستوري من اجلها، وهي فرض احترام الدستور ضمن الصلاحيات المعطاة لهم والفصل في صحة الانتخابات الرئاسية والنيابية، لكونها اساس شرعية السلطة المنبثقة منها. هذا ما فعلناه بعدما انتهت ولايتنا في 5 حزيران 2015. استمرنا في عملنا في المجلس بالعزيمة نفسها غير آبهين بالصعوبات. القرارات التي اتخذناها بعد هذا التاريخ فاقت بعدها تلك التي اخذناها قبله، وكان لها الوقع الاكبر، وتميزت بمهنية عالية وبالجرأة والنزاهة والحياد. لم يفكر احد منا يوماً بأن قرارا نتخذه قد يؤدي الى انتهاء عملنا في المجلس وتعيين هيئة جديدة. همنا الوحيد كان دائماً الحفاظ على المجلس الدستوري وترسيخ وجود وتعزيز الثقة به.

■ ما هي اهم المحطات التي عاشها المجلس وكيف تختصر هذه المسيرة الدستورية؟

□ مرت مسيرتنا بمحطات عدة: اولى تمثلت في الفصل في الطعون التي لن تبت بسبب تعطيل نصاب المجلس الدستوري بين 8 آب 2005 و5 حزيران 2009. وقد اصبحت غير ذي موضوع لان ولاية النواب المطعون في نيابتهم قد انتهت، فقررنا ردها والطعون في دستورية القوانين في اثناء فقدان النصاب سقطت بسبب انقضاء مهلة الثلاثين يوماً المعطاة للمجلس لاتخاذ القرار.

ثانية كانت بت الطعون المقدمة في انتخابات 2009 وكنا قد تسلمنا مهماتنا قبل الانتخابات بيومين فقط. تلقينا 19 طعناً، توسعنا في التحقيقات واصدرنا القرارات في مهلة اربعة اشهر ونصف شهر، وردت جميعها بالاجماع لان

المخالفات التي حصلت لم تؤثر على النتائج بسبب الفارق الكبير في الاصوات بين الطاعن والمطعون في نيابته والذي بلغ الالف الاصوات. تعرضت القرارات لبعض الانتقادات من خلفيات سياسية بسبب جهل الاصول المعتمدة في بت الطعون الانتخابية. ثالثة نقل ملكية مقر المجلس الدستوري الى الجمهورية اللبنانية وتوفير 330 مليون ليرة سنويا وهو قيمة ايجار المبنى. وقد اصبح المبنى مقراً دائماً للمجلس.

رابعة رسم سياسة تطوير اداء المجلس الدستوري وتفعيله. وقد تمثلت في اصدار الكتاب السنوي وتضمينه دراسات في الفقه الدستوري والعدالة الدستورية ونبذة عن نشاطات المجلس خلال سنة والقرارات التي صدرت، وتحديث مكتب المجلس والانفتاح على الوسط الجامعي، ووضع المكتبة في تصرف اساتذة وطلاب كليات الحقوق والعلوم السياسية، والقاء محاضرات عن المجلس في هذه الكليات. تمثلت هذه السياسة في توسيع علاقات المجلس الدستوري بالمحاكم والمجالس الدستورية العربية والفرنكوفونية وفي لجنة البندقية التابعة لمجلس اوربا واقامة نشاطات مشتركة معها، منها انعقاد دورة اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية في بيروت عام 2011، وعقد مؤتمر عام 2014 في مناسبة مرور عشرين سنة على تأسيس المجلس.

خامسة بت طعون انتخابات 2018 وقد تطلب ذلك مجهوداً استثنائياً بسبب نظام الانتخاب الجديد وما تضمنه من تعقيدات وصعوبات في اجراء الانتخابات. وقد صدر عن المجلس 18 قراراً ابطلت نيابة واحدة وقضت باعادة الانتخاب.

■ ما هي اصعب المحطات التي عشتها في المجلس الدستوري وهل هناك اصعب من تجربة تجميد عمله عام 2013 ابان الطعن في التمديد الثالث لولاية مجلس النواب؟

□ كان من المفترض انتهاء ولاية مجلس النواب في 20 حزيران 2013. اتخذت الاجراءات من مجلس الوزراء وحدد موعد لاجرائها. صرح وزير الداخلية ان الوزارة جاهزة لاجراء الانتخابات وليس ثمة ما يحول دون ذلك. ظهرت النية لدى بعض الاطراف في عدم اجراء الانتخابات عبر العزوف عن تقديم الترشيحات ضمن المهل المحددة، فتم وضع قانون مدد المهل وطعن في دستوريته، غير ان المجلس رد الطعن لان القانون مدد المهل القانونية ولم يمدد المهل الدستورية. قبل انتهاء ولاية مجلس النواب بمدة قصيرة اقر قانون قضى بتمديد ولايته، جرى الطعن فيه من رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ومن كتلة العماد ميشال عون. اتجه المجلس

الدستوري نحو ابطال قانون التمديد، وعقد اجتماعاً مفتوحاً لاتخاذ القرار، غير اننا فوجئنا بفقدان النصاب بسبب انقطاع 3 اعضاء عن الحضور تحت تأثير ضغوط سياسية شديدة مورست عليهم. قمت بمحاولات لحملهم على الحضور بغية اتخاذ القرار، غير انها باءت بالفشل. وقد تعرضت لحملة شنت علي شخصياً تصديت لها بعنف عندما تجاوزت الخطوط الحمر. غير ان قانون التمديد اصبح نافذاً بسبب عدم اتخاذ القرار ضمن مهلة الثلاثين يوماً، وهذا ما كان مقصوداً من الجهات التي عطلت النصاب. ما حدث خطر جداً، لانه منع المجلس الدستوري من ممارسة صلاحياته الدستورية، وقطع الطريق على رئيس الجمهورية الذي منحه الدستور صلاحية الاحتكام الى المجلس الدستوري، كما قطع الطريق على صلاحية منحها الدستور للنواب. نظرا الى خطورة الوضع والمستوى الذي بلغه التعامل مع المجلس، تمنى علي بعض الاصدقاء الخلس تقديم استقالتي احتجاجاً. لكن قرارى كان المواجهة لانقاذ المجلس الدستوري، فالاستقالة هروب من المسؤولية والاطاحة بالمجلس. عقدنا اجتماعاً في المجلس، في 30 تموز 2013، حضره جميع الاعضاء وكنت قد اعددت وثيقة تدين ما حدث وتشير الى خطورته، وتؤكد التزام حضور الجلسات وعدم مقاطعة اي جلسة تحت تأثير اي ضغوط. وقد وافق جميع الاعضاء على الوثيقة من دون اي تعديل، وضمت الى محضر الجلسة.

■ ما الذي تقترحه كحل للقوانين التي اقرت قبل بدء عمل المجلس الدستوري وفيها نصوص مخالفة للدستور؟

□ بعض هذه القوانين يضم نصوصاً مخالفة للدستور، وخاصة للاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي التزمه لبنان في مقدمة دستوره. وهذا ما يشكل خلافاً في المنظومة القانونية اللبنانية. هذه المشكلة واجهتها فرنسا ووجدت حلاً لها بدأت تنفيذه عام 2010 وانا اقترحت الحل نفسه في لبنان، ويقضي باعطاء المتقاضين امام المحاكم حق الدفع بعدم دستورية القانون الذي سيصدر الحكم على اساسه وفق اجراءات محددة. هذا الحل طرحته ضمن مشروع توسيع صلاحيات المجلس.